

ذاكرة للمستقبل

نزار

بقلم سمير قصير

١١/٤/٢٠٠٠

لا اعرف السيد اسعد شفتري سوى بالاسم، وكنت لأعوام خلت اتعنى الا اعرفه وخصوصاً الا يعرفني هو، لما ارتبط بهذا الاسم من مآثر "امنية" في "القوات اللبنانية" في عهد ايلي حبيقة ثم في مغامرات حبيقة اللاحقة. لكنني كنت يوم امس واحداً من كثيرين قرأوا بمتعة حقيقية، بل بنهم ما كتبه السيد شفتري في رسالته الى ضحاياه. فما جاء على لسانه في اقل من خمس مئة كلمة لا يشكل فقط موقفاً اخلاقياً قد يقبله المتلقي او لا يقبله تبعاً لأقتناعاته ومبادئه - التتمة في الصفحة (١) -

2600 02 11-0001-2

ذاكرة للمستقبل

تتمة المنشور في الصفحة (١)

الذاتية، فضلاً عن عذاباته الشخصية. بل ايضاً، وهذا الاهم، نصاً سياسياً يستحق ان يوزع في المدارس يوم ١٣ نيسان المقبل او ان يدرج في كتب التربية المدنية كوثيقة تدللية على اكثر من مفهوم مفصلي لحياة عامة صحيحة وصحية: الذاكرة، المسؤولية، نبذ التعصب، وان متأخراً، المصالحة، التعددية، وجود الآخر... اي، في المحصلة، الديموقراطية. ناهيك بالشهادة الثمينة التي يقدمها الى المؤرخ، خصوصاً في المقاطع التي ذكرت ان كل من قاتل لم يكن بالضرورة مجرم حرب، وفي ذلك التذكير حافز للانتهاء من التبسيط التاريخي المتأرجح بين مقولتي "حرب الآخرين" والذنب الجماعي. بازاء الفنى الدلالي الموجود في هذا النص، سيكون من المؤسف ان تضع لحظة اعتذار السيد شفتري في تساؤلات سجالية كالتي يعشق المجتمع اللبناني الغرق فيها، سواء أكانت تساؤلات مؤامراتية ("ماذا يحاك ضد ايلي حبيقة؟") أم تشكيكية ("لولا كتاب كوبرا...") او طائفية ("لولا التربية المسيحية...") او في تنويعه اخرى "لولا الضياع السياسي عند المسيحيين...")، وكلها سمعنا نماذج كثيرة عنها طوال يوم امس. فحتى لو كانت هذه التساؤلات، وغيرها، في محلها من حيث المقاربة السياسية المباشرة، الا انها لا تزن شيئاً امام وقع هذا النص، ولاسيما انه النص اللبناني الاول منذ نهاية الحرب الذي يقرن الاعتراف بالجرائم بتقديم الاعتذار عنها.

لم ينكسر جدار الصمت منذ ان وضعت الحرب اوزارها الا مرات قليلة. وفي ما عدا المحاكمات القضائية التي شكلت مناسبة لفتح بعض الملفات، وحصراً المرتبطة بـ"القوات اللبنانية" في عصر سمير جعجع، لم نسمع اقراراً بالمسؤولية الا في حالين، على تفاوت المسؤوليات وتفاوت الاقرار بها، وهما حال الوزيرين السابقين وليد جنبلاط (عن التهجير الحاصل من الجبل) و... ايلي حبيقة ولاسيما في مقابلة مع الزميلة ماغي فرح قبل اعوام، وان يكن دون الدخول في التفاصيل). لكن الاعتراف، في الحالين، لم يرافقه تقديم الاعتذار. بل ان احدا على الارجح لم يفكر حتى بمطالبة مسؤولين سابقين في الاحزاب والميليشيات بالاعتذار، سواء الوزيرين السابقين اللذين بادرا الى الحديث عن ماضيهم، او رئيس المجلس نبيه بري (وهو للتذكير رئيس حركة "امل" منذ ١٩٨٠) او غيره ممن احسن ايضا الانتقال من حرب الميليشيات الى سلم الميليشيات. والحق ان الاعتذار لم يطالب به علناً، وفي العديد من المواجهات الاعلامية، الا المسؤولون (والشعراء) الفلسطينيون، وهم كانوا يسارعون في هذه الحالات الى تلبية الطلب.

هذا ما سيتغير بعد رسالة السيد شفتري. هذا ما يجب ان يتغير. لكن هذا لن يتغير ان لم يبادر المجتمع اللبناني، وهو الذي وجهت اليه الرسالة في نهاية المطاف، الى تنظيم نقاش واسع طال انتظاره حول الذاكرة والنسيان، وحول الحرب والمسؤوليات فيها. ولعل بداية الطريق تكون بالتنبيه الى الآثار المتبقية للحرب، اي المهجرين والمعاقين والمخطوفين، فبتوسيع دائرة التضامن حول هؤلاء الضحايا. وتأتي الحملة التي يقوم بها دون كلل اهالي المفقودين لتغطي فرصة مباشرة للعمل، ولاسيما لجهة دفع المطلب الداعي الى جعل تاريخ ١٣ نيسان "اليوم الوطني للذاكرة".

عندها، لن يكون في وسع احد منع تكرار سابقة السيد شفتري. فتقبل المجتمع اللبناني لماضيه سيصبح اخيراً للشباب الذين بلغوا بعد انتهاء الحرب ان يسألوا مواطنيهم من الاجيال السابقة: اين كنتم خلال الحرب؟ وماذا كنتم؟ مجرمين، ضحايا ام شرفاء وان قاتلتهم؟

تلك هي الوسيلة الوحيدة لتصبح ما جاء به قانون العفو من اجحاف. تلك الوسيلة الوحيدة لمساءلة كل من "مد صورة البشاعة على الجميع" على حد تعبير السيد شفتري، سواء اكان لبنانيا ام غير لبناني.

لكن فضيلة المساءلة تذهب ابعد من ذلك. فهي، ان شاع، ستفتح الطريق الى المحاسبة. ليس عن جرائم الحرب، فهي مشمولة بالعفو ويجب ان تكون كذلك، بل يجب الا تستثنى جريمة بحجة انها احييت يوماً امام المجلس العدلي. وانما محاسبة "جرائم السلم"، وهي ان تكن اقل ترويعاً من جرائم الحرب، فانها ليست اقل تأثيراً.

سمير قصير